

الفاشية اللبنانية تشق طريقاً لربط دير القمر - جزين بـ "مستوطنة" سعد حداد ماذا تحضر الفاشية للشوف والجنوب؟



المطريق التي شقت بمسار إليها بسهم

أكد كميل شمعون في خبر أوردته جريدة «الإحرار» في السادس والعشرين من الشهر الفائت أن لا خلاف بين قوات «حزب الإحرار» وقوات «الكتائب اللبنانية» وأنهم جميعاً يعملون لهدف واحد وهو «تحرير» لبنان من الأوضاع «الشاذة» التي يمر بها، على حد قوله. وأضاف: «أن الذين يتلوهون بخلافاتنا إنما يضيعون وقتهم!»

ولهذا تحركت الفاشية وبدات بشق طريق يربط ما بين جزين - الشوف - مستوطنة سعد حداد في الجنوب من أجل فك الطوق عن «المزولين» الامتزاليين، خاصة وان لحزب الكتائب في جزين تواجد كان يدبره النائب الكتائبي ادون رزق الذي يقيم حالياً في المنطقة الشرقية من بيروت، وهذا التواجد الذي لم يتحرك بفعالية أثناء الحرب الأهلية في تلك المنطقة بسبب الموقع الجغرافي ضمن المنطقة الوطنية والذي لا يسمح له بكسب الحركة. ولكن مع الغزو الصهيوني لجنوب لبنان في العام الفائت وانشاء المستوطنة الصهيونية - الفاشية التي بترت معها اسماً الخائن سعد حداد، أصبح من وجهة النظر الامتزالية الصهيونية بالامكان ربط دير القمر (الشوف) جزين - مستوطنة حداد، وفتح جبهة جديدة في الغاصرة الوطنية، وهذا يفرض شق طرق تربط بين هذه المناطق او المواقع بالاصح.

ماذا يجري في الشوف وجزين؟

من هنا بدأت الفاشية اللبنانية بشق طريق يربط عماطور (الشوف) بجزين غير الطريق الاصلية. فقد جرى في الآونة الاخيرة شق طريق يربط بلدة جزين بمنطقة الشوف عبر مرج بسري - باتر. والجدير بالذكر ان مخطط الربط هذا كان مرسوماً منذ عهد فؤاد شهاب حيث تقدمت قيادة الجيش آنذاك بطلب شق طريق عسكري يربط بلدة جزين بالشوف عبر مرج بسري. غير ان الشهيد القائد كمال جنبلاط الذي كان يومها وزيراً للاشغال العامة والنقل رفض هذا الطلب لعلمه المسبق بان الهدف عسكري - سياسي يهدف الى ربط المناطق «المارونية» بعضها ببعض أي جزين - دير القمر، عبر طريق تكون صالحه من الناحية العسكرية لان طريق جزين - باتر تعتبر غير صالحه من الناحية العسكرية اطلاقاً. وجرى تجميد هذا الطلب حتى السنة الماضية عندما افتعل حريق في احرار مرج بسري فاضطر اصحاب الارض عندئذ الى قبول شق الطريق لانها تسهل نقل الخشب من قبل غابنيه. وهكذا قام بعض الاشخاص المشبهين بشق

طريق - جزين - مرج بسري - باتر بحجة محض زراعية؟! وكان قد سبقها شق طريق باتر - مرج بسري من قبل احد هؤلاء. ومن اجل ابعاد الشبهات عن المصدر الممول لهذه الطريق قاموا بطبع دفاتر تبرعات، غير انه لم يجر قبض أي قرش من هذه الدفاتر! وبالتالي أصبحت الطريق تمتد من جزين - بكاسين - مرج بسري - باتر - عماطور ومنها الى دير القمر، مع العلم بأنه يوجد هناك طريق رسمي هو طريق جزين - باتر - عماطور، وطريق أخرى هي طريق جزين - عاري - دير بختين - باتر ولكن دراسة المنطقة على الطبيعة تظهر بان الطريقين غير صالحين بتاتا من الناحية العسكرية وذلك لسهولة القيام بنسفيات صخرية تسدهما. وفي نفس الوقت اشدت معلومات أمنية، بان هناك محاولات لشق طريق جديدة بين مرج بسري وبساي، لربط المرج بصيدا مما يسمح في حال التفجير لمحاورة الشوف ومنع وصول الامدادات اليه عن طريق القليم الخروب (شحيم - برج) وصيدا. ويقوم بشق هذا الطريق نفس الشخص الذي شق طريق عماطور - مرج بسري. واذا كنا قد اشرنا في معرضنا الحقائق التي اوردناها الى منطقتي دير القمر وجزين، فانا لا نقصد على الاطلاق لاثام ابناء المنطقتين الذين يتعنون الى طائفة معينة بانهم عملاء لمجرد انتمائهم الطائفي، بل لان هاتين المنطقتين ما زالتا تحتويان ضمنهما قسماً يتعامل سراً مع الجبهة الفاشية في هذه الظروف، وهذا القسم على استعداد لخدمة السياسة الفاشية التفجيرية اذا ما تم استكمال تحركهم وامام الدم الذي سيصلهم عبر هذه الطرق العسكرية. ان التحركات المشبوهة التي تقوم بها العنثة اللبنانية عبر عملاتها في منطقة الشوف - جزين، تدل على نياتها في الاقدام على عمل اقل ما يوصف به بأنه خطر على الوجود الوطني في الجنوب والشوف. وهذا ما يحتم اتخاذ موقف الحذر الجدي وطنياً والعمل من اجل قهر المؤامرة في مهدها قبل استفحالها واشغال تلك المنطقة بحريق لا يمكن التكهّن بشانجه.

رئيس الاتحاد العمالي جورج صقر



بمسد اضراب ٦ نيسان واعتباره بمثابة اضراب رمزي، تحذيري، احتجاجاً على الزيادة الهائلة التي اقرتها الدولة على الاجور، وتعليق الاضراب المفتوح لثلاثة شهور اي حتى ٧ تموز، واعادة تعليق هذا الاضراب حتى ٧ آب، وبالتالي ايضا قرار تاجيل هذا الاضراب الى تشرين الثاني، يبرز سؤال اساسي طالما سألته ابناء الطبقة العاملة في لبنان: ما هو مدى فعالية هذه «الاضرابات» الموعّدة تكررًا؟

٧ آب المحطة المؤجلة في قطار حقوق الجماهير

القيادات الانتهازية تسامح للمرة الثالثة على حقوق العمال

فالدولة اللبنانية لم تقدم أي شيء للعمال سوى الوعود وما اكثرها، والفعاليات الاقتصادية لم تتراجع عن تسليتها في رفضها للخضوع لحقوق العمال ضمن المؤسسات، مما يعني بان جديداً لم يطرأ على ما تم منذ ٦ نيسان الماضي، اي اقرار الزيادة المجتزأة. وقد علل الاتحاد العمالي العام قرار التاجيل الثالث للاضراب (٦ نيسان - ٧ تموز - ٧ آب) بالمعلومات التي اذاعها الامين العام للانحداء توفيق ابي خليل على اثر اجتماع المجلس التنفيذي للانحداء

فالدولة اللبنانية لم تقدم أي شيء للعمال سوى الوعود وما اكثرها، والفعاليات الاقتصادية لم تتراجع عن تسليتها في رفضها للخضوع لحقوق العمال ضمن المؤسسات، مما يعني بان جديداً لم يطرأ على ما تم منذ ٦ نيسان الماضي، اي اقرار الزيادة المجتزأة. وقد علل الاتحاد العمالي العام قرار التاجيل الثالث للاضراب (٦ نيسان - ٧ تموز - ٧ آب) بالمعلومات التي اذاعها الامين العام للانحداء توفيق ابي خليل على اثر اجتماع المجلس التنفيذي للانحداء

القيادة المشتركة تترجم الاعتراف الرسمي بإثارة البلبلية والربح لتفريغ الجنوب

أمام عبث الاعلام الرسمي، ونهوله المستمر بالاحتلال ناره، والاجتياح ناره اخرى، مما سبب في خلق البلبلية والخوف في نفوس الجنوبيين. كذلك فان بعض قوات الطوارئ، تعمل من جانبها على اسارة الملهق فتدفع المواطنين الى التهجير المقصود من القرى، في ظل ما ترده من شائعات وافاويل عين احتمالات عدوان مفاجيء. واصاف البيان: «كما ان القيادة المشتركة تدعو اهلنا في الجنوب الى عدم الاخذ بشائعات الاعلام الرسمي وعدم الاخذ كذلك بما يبثه عملاء الاجهزة والجهات المعروفة، والتي نادب منذ زمن على العمل بكل الوسائل لافراغ الجنوب، كما ان القيادة المشتركة وهي تحذر من الشائعات تعلن عزمها على ملاحقة ومعاقبة مروجيها بكل ما لديها من اساليب ووسائل، وتدعو الى مزيد من الصمود في الارض، دفاعاً عن معبرنا الوطني، ودرء اخطار المشروع الصهيوني الامتزالي.

ان الثبات في الارض والاستبسال في الدفاع عنها هو الرد الوحيد، بل هو طريق النصر المؤكد».

اهتمت القيادة المشتركة للحركة الوطنية في الجنوب، الاعلام الرسمي اللبناني، وقوات الطوارئ الدولية بانارة الهلع في نفوس الجنوبيين ودفعهم نحو التهجير المقصود. ودعت القيادة في بيان اذاعته في اعقاب اجتماعها الاسبوعي نهار الاثنين ٦ - ٨ - ١٩٧٩ الى حمل السلاح «بوجه العدو الغازي وعماله، حتى يتسمر تطهير الجنوب وتحريره». وقال البيان: «ان القوات المشتركة للحركة الوطنية في الجنوب تحمي باعتزاز كبير بسالة مقاتلينا الاباء، ودفعهم ضحية الدم، دفاعاً عن وحدة الوطن وكرامة الامه العربية وحماية الشعب الفلسطيني من اجل العوده والتحرير، وهي تدعو اللبنانيين الشرفاء والجنوبيين بشكل خاص الى حمل السلاح بوجه العدو الغازي وعماله حتى يتم تطهير الجنوب من العملاء وتحريره من الغزاة، وهذا هو الاسلوب الوحيد الفعال لمقاومة الاحتلال. فلا الممت ولا الفرجة ولا البكائيات الكاذبه تدفع الاخطار المحدقة بالجنوب وعروبه وبمسيره الوطني». واصاف البيان قائلاً: «توفقت القيادة المشتركة

استعداده الواضح للاسهام في استقرار هذا الوطن وامنه مع التركيز دائماً على الحفاظ على حقوق ومصصلحة الطبقة العاملة. وبناء عليه قرر الاتحاد تعليق الاضراب ومتابعة الجهود والمفاوضات لتحقيق المطالب العالفة وفقاً للاولويات الملحة على ان تعقد جلسة المجلس التنفيذي في أي ظرف يرى المفاوضات ضرورية لعقدتها واتخاذ القرار المناسب. وفي مطلق الحالات يجب ان لا يتعدى قرار التعليق اجتماع مجلس النقابيين الذي تقرر عقده في ٩ تشرين المقبل لاتخاذ القرارات العالمة».

والجدير بالذكر هنا ان هذا التاجيل لم يكن مستغرباً او مفاجئاً لان رئيس الاتحاد العمالي جورج صقر كان قد اتخذ قراراً فردياً يقضي بإرجاء موعد تنفيذه، مما انار موجة من التساؤل والاستياء في الاوساط العمالية والنقابية لتفرد باتخاذ مثل هذا القرار قبل اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في ٦ آب.

وبرر صقر موقفه هذا بأنه «رغبة من الاتحاد العمالي العام باصلاح المجال امام المسؤولين لدرس المطالب»! وفضل رقم تأكيد بعض قياديين الاتحاد على تنفيذ الاضراب في مؤعده واعتبار جورج صقر ممثل «الاستراتيجية الامتزالية» فقد وافق المجلس التنفيذي على اعلان تاجيل الاضراب في الاجتماع الذي حصل في ٦ آب. وبين فيما بعد ان التاجيل لم يتم على اساس انتزاع بعض المطالب على الاقل، بل قام على وعود وزير العمل ناظم القادري. وبهذا تكون القيادات النقابية «الاستراتيجية العمالية» قد اجهفت وللمرة الثالثة تحركات الطبقة العاملة واغلب الطبقات الشعبية التي جعلت من اضراب ٦ نيسان الرمزي، والشامل لكافة المناطق ولتختلف القطاعات «حداً بارزاً.. وجعل الاضراب ذا مغزى سياسي، مما دفع بعض الاوساط السياسية لان تقول بسانه «قطوع» مر علينا بسلام» على حد تعبير الياس الهبسي رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

وهذا الاجهاض الثالث يؤكد مجدداً استعداد «الاستراتيجية العمالية» للمساومة على حقوق العمال لصالح ارباب العمل وسلطتهم «التشريعية». ومرة اخرى يتجج المثلث القيادي صقر - بشارة - ابي خليل ويفضل تقاسم القيادة الوطنية داخل الاتحاد في تاجيل الاضراب لصالح السلطة وارباب العمل و«الفعاليات الاقتصادية» الاحتكارية.

من هنا يبدو ان العقبة الاساسية في وجه استمرار النضال العمالي والتشريعي وانتزاع بعض المطالب وتحقيق بعض النجاحات ليست في تعنت بل باستمرار وجود «الاستراتيجية العمالية» على رأس الجسم النقابي للطبقة العاملة اللبنانية. ويصبح على القياديين الوطنيين داخل المجلس التنفيذي للانحداء الصام واجب خوفاً النضال الضاربي ضد «الاستراتيجية» استناداً لاوسع القطاعات العمالية والشعبية التي تلفت حول القيادات التي تتخذ قراراً بخوف المصالح فسد ارباب العمل من اجل انتزاع الحقوق المشروعة لاغلب الجماهير اللبنانية ولو في الحدود الاصلاحية